

## الصناعة الأردنية تحافظ على ديمومة التصدير رغم الوباء ازدهار صناعة الغذاء وتضرر باقي القطاعات

تمكنت الصناعة الأردنية من الحفاظ على استقرارها رغم تأثير الوباء على حركة التجارة العالمية وذلك بالحفاظ على فرصها التصديرية وحسن تعاملها مع الأزمة بتنمية أسواقها الداخلية.

عمان - حافظت الصناعة الأردنية على ديمومة انسياب منتجاتها للأسواق التصديرية، على الرغم من أن الأرقام الرسمية تشير إلى أن قيمة الصادرات الصناعية المحلية، تراجعت بنحو طفيف، ويرى خبراء أن القطاع الصناعي حافظ على الحد الأدنى من استقراره مقارنة بباقي القطاعات.

وتراجعت قيمة الصادرات الصناعية المحلية بنسبة 1 في المئة خلال النصف الأول من العام الحالي، مقارنة بقيمة صادرات الفترة نفسها من العام السابق. ويعزو الصناعيون هذا الاستقرار، إلى تميز الأردن صناعياً خلال الجائحة، وقدرة بعض قطاعاته الصناعية على التعامل بمرونة مع الظروف الصعبة التي فرضها الحظر الشامل والجزئي، رغم تراجع الطلب العالمي على السلع غير الأساسية، وتقييد حركة سلاسل التوريد بين بلدان العالم.



إيهاب القادري  
رئيس اتحاد الصناعيين الأردنيين

وأشار القادري إلى "انخفاض الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي خلال النصف الأول من العام الحالي بأكثر من 20 في المئة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، نتيجة تراجع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 21.5 في المئة التي تشكل أهميتها النسبية حوالي 86 في المئة من إجمالي الإنتاج الصناعي. ويعزو هذا التراجع الكبير بشكل رئيسي إلى تبعات فترة الإغلاق التي شهدتها معظم القطاعات الصناعية خلال شهر أبريل، وما يؤكد على ذلك تراجع الرقم القياسي لكميات الإنتاج لشهر أبريل بنسبة 88 في المئة مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي. من جانبه، أكد المحلل الاقتصادي موسى السكاك، أن "عدد القطاعات

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية "بترا" لممثل قطاع الصناعات الجلدية والميكانيكا في غرفة صناعة الأردن، إيهاب القادري قوله، إن "حجم خسائر القطاع الصناعي لا يمكن تقديره بدقة حالياً، إذ تسود حالة من الضبابية على مشهد الاقتصاد المحلي، واحتمالية عودة الحركة الاقتصادية كاملة أم لا، وارتباط ذلك بمدى احتواء الفايروس".

المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ما أجبرها على عدم الإبقاء بالترامياتها". وتابع المسؤول الأردني قوله بأن "الصناعة واجهت تحديات الحصول على المواد الأولية اللازمة لإنتاج، من ارتفاع تكاليفها، أو انقطاع سلاسل التوريد الخارجية، مما أدى إلى تراجع المبيعات، نتيجة ضعف الطلب، خاصة على السلع غير الأساسية منها".

وأضاف أن "القطاع الصناعي عمل باستمرار على دعم القطاعات التي تنتج سلعا أساسية خلال الأزمة، دعماً للمخزون الاستراتيجي وتلبية لاحتياجات المواطنين، كالمواد الغذائية والأدوية والمستلزمات الطبية والصحية والمعدات والمنظفات، وقطاع التعبئة والتغليف".

كما تأثر بالقطاعات غير الأساسية، التي توقفت عن العمل خلال الجائحة لأكثر من شهر، وبعضها يعاني من تداعيات ذلك حتى بعد عودته إلى العمل، بسبب ضعف الطلب المحلي والعالمي، كالصناعات الغذائية الثانوية. ودعا الصمادي إلى "وضع شروط أكثر صرامة للاستيراد، لإفساح المجال أمام الصناعة المحلية لتعرض نفسها بالسوق المحلية، خاصة أن معظم الدول اتجهت إلى الصناعة المحلية الداخلية، بسبب صعوبات الاستيراد والتصدير، فأصبح البحث عن أسواق جديدة أمراً في غاية الصعوبة".

وبلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية والسلع المعاد تصديرها والواردات، خلال العام الماضي 19.63 مليار دينار وفق دراسة أجرتها غرفة تجارة عمان، وهو ما يقرب من حجم التجارة الخارجية في 2018 الذي سجل 19.7 مليار دينار. ويصدر الأردن إلى عدة دول من بينها الولايات المتحدة، السعودية، الهند، العراق، الكويت، الإمارات، والصين.

احتياجات السلع والخدمات من السوق المحلية. كما تنص الاتفاقية على التعاون في توطئ سلاسل التوريد للسلع والخدمات وترسيخ تعاونها في مجال تعزيز القيمة المضافة للمضافة في الدولة. وتعمق الاتفاقية التي من شأنها المساهمة في خلق وتعزيز القيمة لدولة الإمارات، وتسهم الاتفاقية في توحيد جهود ثلاث من المؤسسات الرائدة في دولة الإمارات وترسيخ تعاونها في مجال تعزيز القيمة المضافة للمضافة في الدولة.

ووقعت وزارة التعاون الدولي بمصر أخيراً ثلاث اتفاقيات تمويلية بقيمة 885 مليون دولار مع الصناديق العربية خلال النصف الأول من العام الحالي، ووفقاً لتصريحات رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، فإن اتفاقيات التمويل تستهدف برنامج تنمية سيناء، ودعم الإصلاح الهيكلي ورفع كفاءة إدارة المالية العامة للحكومة، وتعزيز قدرة وزارة الصحة على مكافحة فيروس كورونا.

ولا تعد حزم التمويل دعماً لمعدلات النمو الاقتصادي في سيناء فقط بل تستهدف تعزيز الاستقرار الأمني أيضاً عبر توطئ وتعمير سيناء، الأمر الذي يبذل جهود الإيهاب الذي راهن على تعزيزها من السكان لتعزيز تواجد عناصره.

وظلت سيناء خارج دائرة اهتمام الحكومات السابقة تنموياً، ولم تكن معدلات تنميتها على المستوى المطلوب، وبدت طاردة لابنائها الباحثين عن فرص العمل. وتستهدف الشراكة الاستراتيجية والممتدة مع صناديق التمويل العربية ضمن برنامج تنمية سيناء، تنفيذ مشروعات حيوية تتعلق برفع جودة الحياة لقاطني سيناء في مجالات المياه والصرف الصحي وزيادة الإنتاج الزراعي، وربطها بمنطقة الدلتا التي تقع في نطاقها القاهرة، وتوفير فرص عمل للشباب.

وقالت هيفاء المسكري، مديرة إدارة الخدمات المساندة للمجموعة في شركة مبادلة للاستثمار "يساهم برنامج تعزيز القيمة المحلية المضافة مساهمات كبيرة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات، إلى جانب خلق فرص عمل للمواطنين في القطاع الخاص".



رهان مستمر على التنمية



تطوير ميناء بورسعيد

## رهان مصري على صناديق التمويل العربية لتنمية اقتصاد سيناء إعفاءات ضريبية وجمركية لتحفيز الاستثمار وتخفيض رسوم إنشاء الوحدات السكنية

وأضاف لـ "العرب"، أن إقامة نشاط اقتصادي أو استثماري في سيناء حالياً من أصعب الأمور، إذ يتطلب تقديم المستثمر لقيود عائلي وكشف بأسماء عائلته، فضلاً عن سبب رغبته في الاستثمار داخل سيناء، والهدف من وراء الاستثمار، فيما يصعب التوسع في هيكل المساهمين لإقامة أي مشروع.

وترمي استراتيجية وزارة الإسكان بشأن تنمية سيناء إلى تحقيق أهداف عدة، تتمثل في توفير مليوني فرصة عمل للمواطنين، وضح استثمارات بنحو 20 مليار دولار، ورفع نصيب سيناء من الدخل القومي إلى 4.5 في المئة. وتشهد سيناء تنفيذ 14 مشروعاً قومياً، على رأسها مشروع أنفاق السيارات أسفل قناة السويس، مثل نفقي شمال الإسماعيلية ونفقي جنوب بورسعيد ومشروع رفع كفاءة وازدواج مراقبة جوية، إلى جانب مشروعات الكوبري القائم أعلى قناة السويس، وإنشاء كوبري جديد بطول 640 متراً وعرض 11.2 متر وارتفاع 65 متراً أعلى قناة السويس الجديدة.

وتضم قائمة المشروعات تطوير مطار العريش في شمال سيناء، بإنشاء ممرين وربطهما بالممرات الحالية، وتنفيذ برج مراقبة جوية، إلى جانب مشروعات تنمية في منطقة شرق بورسعيد، تتضمن أرضية بحرية بطول 5 كيلومترات وعرض 500 متر، وإقامة ساحات لتداول السلع، ومنطقة صناعية بمساحة 63 مليون متر.

وأكد عبد الحميد المطري، نائب رئيس جمعية مستثمري القطر شرق، أن صناديق التمويل العربية تساهم بشكل فاعل في تنمية سيناء، إلا أن أثرها ليس ملموساً بالقدر الكافي، بسبب غلق المصانع خلال فترة الحرب على الإيهاب، وأوضح لـ "العرب"، أن نسبة كبيرة من حزم التمويل توجه إلى محافظة جنوب سيناء السياحية، على حساب شمال سيناء، والتي تدفع ضريبة الإيهاب حتى الآن.

ورغم استمرار الحرب على الإيهاب في سيناء، لكن الحكومة قامت بإنشاء نحو 24 طريقاً خلال السنوات الماضية بلغ 1922 كيلومتراً، ونفذت خمسة مشروعات إسكان بإجمالي 80995 وحدة سكنية، و400 بيت بدوي، وأنشأت تجمعات عمرانية جديدة، منها مدينة رفح الجديدة، ومدينة سلام بشرق بورسعيد، ومدينة الإسماعيلية الجديدة، وكلها تقع في سيناء والمنطقة القريبة منها.

ويجري حالياً تنفيذ 4 مشروعات تتضمن تجهيز البنية الأساسية للربيع الشمالي الغربي، ومنطقة الخدمات بالمنطقة الصناعية بشرق العبد، والمرحلة الثانية لتطوير مصنع العريش للإسمنت، بإنشاء الخط الثالث والرابع بالمنبع، بطاقة إنتاجية تبلغ 3.7 مليون طن سنوياً، ليصل إجمالي الطاقة الإنتاجية للمصنع إلى 6.9 مليون طن.

ولا تقتصر حزم التمويل على الصناديق العربية، بل رصد البنك الدولي نحو مليار دولار لتطوير استراتيجية تنمية سيناء بما يتوافق مع المعايير العالمية.

سأهت صناديق التمويل العربية في تنمية شبة جزيرة سيناء بمصر، عبر حزم تمويلية رصدتها من أجل تعزيز النشاط الاقتصادي في هذا الإقليم، وجني أرباح واعدة في ظل تحويله إلى منطقة جاذبة للاستثمارات العالمية.

وإنشاء محطة معالجة بطاقة 5 ملايين متر مكعب في اليوم. ويشمل الاتفاق التمويلي إقامة مزارع وحظائر لتربية الماشية ومنشآت للتصنيع الزراعي، وإعداد الدراسات والتصاميم للمشروعات وتوفير الخدمات الاستشارية. وتبلغ التكلفة التقديرية لمشروع إنشاء منظومة مصرف بحر البقر نحو مليار دولار.

وتتمتع الحكومة ميزات تفضيلية للاستثمار في سيناء على وجه العموم، وتتمتع في الحوافز للإسراع بمعدلات تنميتها، بعد أن جفقت الحرب على الإيهاب الكثير من منابع تمويله خلال العام الماضيين.

وقال الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، إنه تم ضخ استثمارات بنحو 38 مليار دولار خلال الست سنوات الماضية، لتعزيز التنمية في سيناء، ودعا القطاع الخاص للمشاركة في الأجدد الاستثمارية المتنوعة في سيناء.

وقال الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، إنه تم ضخ استثمارات بنحو 38 مليار دولار خلال الست سنوات الماضية، لتعزيز التنمية في سيناء، ودعا القطاع الخاص للمشاركة في الأجدد الاستثمارية المتنوعة في سيناء.

وقال الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، إنه تم ضخ استثمارات بنحو 38 مليار دولار خلال الست سنوات الماضية، لتعزيز التنمية في سيناء، ودعا القطاع الخاص للمشاركة في الأجدد الاستثمارية المتنوعة في سيناء.

وتشمل قائمة الحوافز إعفاءات جمركية وضريبية وحوافز للمستثمرين لفترات محدودة، وإتاحة الأراضي في سيناء بحق الإنفاق، وتوفير وحدات الإسكان الاجتماعي بأسعار أقل من مثيلاتها في باقي المحافظات.

وتتضمن الحوافز تخفيضات بنسب كبيرة على مصروفات المدارس المتميزة التي تفتتها الدولة، مثل مدارس النيل أو اليابانية أو غيرها. وتتولى الهيئة الهندسية للقوات المسلحة تنفيذ 312 مشروعاً بإجمالي 12.5 مليار دولار في البنية الأساسية والخدمات، فضلاً عن 11 تجمعاً تنموياً زراعياً على مساحة حوالي خمسة آلاف فدان، سيتم طرحها قريباً للمستفيدين. وقال فؤاد ثابت رئيس اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية، إن التمويلات التي تحصلت عليها مصر من الصناديق العربية لتنمية سيناء، تحتاج إلى الاستغلال بشكل أفضل، فالوضع الحالي يهدر آثار هذه الحزم المالية، لاسيما في شمال سيناء، بسبب تعدد الجهات المسؤولة عن التنمية.



محمد حماد  
صحافي مصري

القاهرة - تراهن الحكومة المصرية على حزم تمويل رصدتها صناديق التمويل العربية لتعزيز التنمية في سيناء، وذلك من خلال الاستفادة من موقعها الجغرافي المتميز، الذي يوفر فرصاً مختلفة للمستثمرين. ورصدت صناديق التمويل العربية خلال السنوات الماضية برامج تمويلية للقاهرة تصل لنحو 12.5 مليار دولار حتى بداية العام الحالي.

وتصل قيمة المحفظة الجارية نحو 6.9 مليار دولار، خصصها كل من الصندوق الكويتي للتنمية، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق أبوظبي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق خليفة لتطوير المشاريع.

ووقعت وزارة التعاون الدولي بمصر أخيراً ثلاث اتفاقيات تمويلية بقيمة 885 مليون دولار مع الصناديق العربية خلال النصف الأول من العام الحالي، ووفقاً لتصريحات رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، فإن اتفاقيات التمويل تستهدف برنامج تنمية سيناء، ودعم الإصلاح الهيكلي ورفع كفاءة إدارة المالية العامة للحكومة، وتعزيز قدرة وزارة الصحة على مكافحة فيروس كورونا.

ولا تعد حزم التمويل دعماً لمعدلات النمو الاقتصادي في سيناء فقط بل تستهدف تعزيز الاستقرار الأمني أيضاً عبر توطئ وتعمير سيناء، الأمر الذي يبذل جهود الإيهاب الذي راهن على تعزيزها من السكان لتعزيز تواجد عناصره.

وظلت سيناء خارج دائرة اهتمام الحكومات السابقة تنموياً، ولم تكن معدلات تنميتها على المستوى المطلوب، وبدت طاردة لابنائها الباحثين عن فرص العمل. وتستهدف الشراكة الاستراتيجية والممتدة مع صناديق التمويل العربية ضمن برنامج تنمية سيناء، تنفيذ مشروعات حيوية تتعلق برفع جودة الحياة لقاطني سيناء في مجالات المياه والصرف الصحي وزيادة الإنتاج الزراعي، وربطها بمنطقة الدلتا التي تقع في نطاقها القاهرة، وتوفير فرص عمل للشباب.

وقالت وزارة التعاون الدولي اتفاقية مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة 243.2 مليون دولار لتطوير المجرى الملاحي بطول 20 كيلومتراً بحرف بحر البقر من غرب قناة السويس إلى شرقها من ناحية سيناء،